

اسم المقال: الطبقة الوسطى وبناء المجتمع الديمقراطي في العراق بعد عام 2003

اسم الكاتب: أ.د. عبد العظيم جبر حافظ، م.د. جاسم محمد دايش

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1536>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/08 02:58 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوبي المقال تحتها.



الطبقة الوسطى وبناء المجتمع الديمقراطي في العراق بعد عام 2003

The Middle Class and Building the Democratic Society in Iraq After 2003

م. د. جاسم محمد دايش *

أ. د. عبد العظيم جبر حافظ *

عضو لجنة جودة مجلة قضايا سياسية

ملخص

ان الطبقة الوسطى خليط واسع وغير متجانس من الأفراد والجماعات، والتي يسمح وضعها في الدخول بالعمل السياسي والثقافي، ووصفت بأنها "خميرة الديمقراطية"؛ لأنها يمكن أن تسهم في بناء مجتمع ديمقراطي. وبقدر تعلق الأمر بالعراق، أصبحت هذه الطبقة تابعة للدولة، وعلى الرغم من مساحة التفاؤل التي بدت بعد ٢٠٠٣، إلا أنها لم تؤدي دوراً في بناء المجتمع الديمقراطي العراقي، لتردي الأحوال السياسية، والاقتصادية، والأمنية؛ غير أن استثناء شروط قيام المجتمع الديمقراطي يبقى مرهون بتغيير الظروف السياسية، والاقتصادية، والثقافية، لصالح نهضة وبناء دور للطبقة الوسطى من جديد.

Abstract

The middle class is a wide non consistent mixture consist of individuals and groups that its position allowed for them to access political and cultural work and it was described as "Democracy Yeast " because it contribute in building a democratic society .As the matte concerning Iraq this class becomes a class that belongs to the state government .Although the feeling of optimism that dominate Iraq after 2003 but this class has no role in building Iraqi democratic society because of a bad political , economic and cultural conditions but creating the conditions and necessities to establish democratic society still subjected to the change in political , economic and cultural conditions for the interest of raise , building and a role for middle class again .

مقدمة :

يشكل موضوع الطبقة الوسطى موضوعاً جديراً بالبحث، في أي مجتمع، لما لهذه الطبقة من دور محوري في تطور المجتمع (أي مجتمع)؛ بينما في الأنظمة السياسية الديمقراطية، إن الطبقة الوسطى

* استاذ النظم السياسية والسياسات العامة في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرین.
dr.abd@nahrainuniv.edu.iq

** مدرس دكتور / وزارة التربية.

خليط واسع وغير متجانس من الأفراد والجماعات، وهي بشكل عام مجموعة من الأفراد يدخلون في نظام تدرج اجتماعي، تقع بين الطبقة العليا والدنيا، يتمتع أفرادها بقسط وافر ومناسب من الدخل والتعليم والمكانة الاجتماعية المؤثرة، والتي من الممكن يسمح وضعها بالدخول في العمل السياسي والثقافي، وهي تشمل : الموظفين الحكوميين والفنين وأصحاب الأعمال وال المتعلمين والمتقين فضلاً عن أساتذة الجامعات والضباط في المؤسسة العسكرية وأصحاب رؤوس الأموال، يتمتع أفرادها بتقدير المسؤولية والعمل الجاد، إذ تؤثر هذه الطبقة تأثيراً إيجابياً على استقرار المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وأمنياً، وتضم أيضاً : التكنوقراط والعلماء والباحثين واساتذة المعاهد العليا والمديرين وأصحاب المهن كالأطباء والمهندسين والقضاة والفنين في قطاع المعلومات وجدير بالذكر أن هذه الطبقة تتمتع بنمط إستهلاكي يتميز بالتنوع لأن دخولها الفردية وثقافتها تجعلها في حيز يتميز عن الطبقة الدنيا أو (الرثة) من حيث سلوكها الفردي وسبل معيشتها التي تتجه في اغلب الأحوال إلى الحالة (المدنية / الحضارية) لذلك وصفت بأنها (خميري الديمقراطية) لأنها يمكن أن تسهم في بناء مجتمع ديمقراطي، كيف؟ لأن الطبقة الوسطى بحكم حصولها على تعليم جيد ودخل فردي جيد (معيشة لائقه) تكون أقرب إلى الإيمان بالقيم الديمقراطية، فالتعليم يوسع مدارك الإنسان ويعينه على فهم الحاجة إلى قواعد التسامح وال الحوار والمشاركة بعيداً عن التطرف والتعصب، والمستوى الاقتصادي/المعاشي اللائق يعمل على إيجاد حراك سياسي لذلك فإن المجتمع الديمقراطي : هو المجتمع المفتوح للعضوية فيه، يركز على الاعتراف بالآخر بحسبائهم مواطنين من دون تحيز إلى هوية مستنداً إلى قيم المواطنة وهذا المجتمع لا يكون مبنياً على شرعية القوة من الناحية السياسية، وإنما مجتمع تعاقدي، الدولة فيه وظيفية، مستخدمة من طرف الشعب لأداء وظائف معينة، وهو المجتمع الذي من شأنه أن يجعل الفرد إنساناً حرّاً مهما كان أصله، وهو أيضاً المجتمع القائم على التوازن بين عناصره البشرية، والذي يجعل من الديمقراطية غاية له، أي تفعيل قيم المشاركة والحرية، ويهدف إلى بناء قيم ثقافية ديمقراطية مثل : قيم المعارضة السياسية والمشاركة السياسية، وحرية التعبير والرأي، وحق الاختلاف، والاعتراف بالآخر المختلف، فضلاً عن إعلاء قيمة المواطنة؛ ولهذا فإن بناء مجتمع سليم ومتوازن لا غنى عنه عن اختيار الديمقراطية كغاية ووسيلة؛ لأن الديمقراطية هي السبيل إلى تحقيق هذا التوازن داخل هذه المنظومة الاجتماعية. لذلك، فشلة علاقة جدلية بين الطبقة الوسطى وبناء المجتمع الديمقراطي، على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فعلى المستوى السياسي: لها دور في بناء المجتمع الديمقراطي بحسبان أنها القاعدة الاجتماعية للعديد من الأحزاب السياسية لما تمتلكه من وعيًا سياسياً وثقافياً يؤهلها للتفكير في ممارسة العمل

السياسي، فضلاً عن إسهامها في تشكيل منظمات المجتمع المدني الذي يقوم بمهام المراقبة وتقديم الخدمة على مستويات عدة لأجل الصالح العام. أما على المستوى الاقتصادي : فالمستوى المعاشي الملائم للفرد يدفع إلى الاهتمام بالتعليم والثقافة التي تزيد من قدرته على تعديلية الاختيارات، بمعنى تتمتعه بالحرية والفردية والاستقلالية وهي من المرتكزات الفكرية للديمقراطية التي تفسح المجال أمام التنوع والاختلاف، مما يعني أن البعد الديمقراطي هو الذي يجعل من الحياة الإنسانية ممكنة داخل كل مجتمع مع تواجد الاختلاف فيه وكذلك بالنسبة علاقتها على المستوى الاجتماعي/الثقافي : فما دامت الطبقة الوسطى تتند التحدث والتنمية فإنها ترتكز إذاً على أساس ثقافي، أي إنها تتند إحداث تغيير عبر آلية الثقافة؛ لأن المعرفة والثقافة أصبحت مصدراً للسلطة والقوة في المجتمع، الأمر الذي يؤهلها على القدرة في القيادة وحشد التأييد وتحفيز الوعي بالأهداف والمصالح الاجتماعية التي تصب في بناء المجتمع الديمقراطي؛ لأنَّ الطبقة الوسطى حركة ورؤية تعمل بها في مجال بناء ثقافة ديموقراطية، لما تتمتع به من قدرة في التحرك على طرح قضايا المجتمع على مستويات عدة، أهمها : تشكيل الوعي المجتمعي الذي يهدف إلى إرساء قيم الحرية والحق، فضلاً عن إسهامها بتعزيز الاستقرار الاجتماعي الذي يقود إلى النهوض وبناء المجتمع الديمقراطي، ويوضح ذلك جلياً من خلال الحركات الاجتماعية الديمقراطية على مستوى حقوق الإنسان، والسلام المجتمعي، ونشر الثقافة السياسية.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فلا زال الجدل مستمراً حول توافر الطبقة الوسطى في العراق من عدمها؟ فضلاً عن الجدل والنقاش المستمر حول قدرتها على القيام ببناء مجتمع ديموقراطي منذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام 1921، إذ مرت الطبقة الوسطى في العراق بمراحل وتحولات وتأثرت بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهي بالمقابل أثرت على هذه الظروف، فبينما ولدت الطبقة الوسطى على أثر تشكيل الدولة العراقية وإسهامها في بناء الدولة العراقية على المستوى الإداري والحكومي وإسهامها في الحياة السياسية وفقاً للظروف السياسية آنذاك التي تباينت بين قيمها دور وطني للتأثير على سياسات الحكومة الملكية، وبين إخفاقها في عملية التأثير، وصلت الطبقة الوسطى إلى طريق مسدود بعد عام 1958 إلى عام 2003 إذ ابتلعت الدولة العراقية هذه الطبقة بمختلف شرائحتها وجعلتها تابعة للدولة بحكم اعتماد أغلب شرائح هذه الطبقة على (الراتب الحكومي) فضلاً عن استمرارية الدولة العراقية على نشاطها الاقتصادي المتمثل بـ(الريع النفطي). فتعرضت الطبقة الوسطى إلى عملية خلع واسعة بحسب تعبير د. فالح عبد الجبار من المجتمع العراقي، أما بعد عام 2003، فكان من المؤمل قيام هذه الطبقة بدور مختلف عن ما قامت به في العقود السابقة غير إنها جوهرت بظروف

سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى قد حدث من قدرتها على القيام بدور يصب في صالح المجتمع العراقي المتطلع إلى بناء مجتمع ونظام سياسي ديمقراطي.

إشكالية البحث : تطلق الدراسة من إشكالية مفادها : على الرغم من توافر طبقة واسطى في المجتمع العراقي، غير أنها لم تكن بالمستوى الذي يؤهلها إلى بناء مجتمع ديمقراطي عراقي.

فرضية البحث : إن فرصة بناء مجتمع ديمقراطي عراقي بعد عام 2003 يتحقق عبر توافر طبقة وسطى فاعلة من حيث التعليم الجيد والثقافة الوعية والاهتمام بالشؤون السياسية وإعادة إحيائها عبر تماسكها وتفاعلها على المستوى الخاص، وإعادة تماسك وتفاعل المجتمع العراقي على المستوى العام.

لذلك، سيتوزع هذا البحث على ما يلي :

أولاً : واقع الطبقة الوسطى في العراق الحديث والمعاصر .

ثانياً : تحولات الطبقة الوسطى وتأثيرها في بناء مجتمع ديمقراطي في العراق بعد 2003.

أولاً : واقع الطبقة الوسطى في العراق الحديث والمعاصر :

يعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 البداية الأولى في عملية بناء طبقة وسطى في العراق الحديث، ساعد ذلك المكانة المهمة التي بدأت تأخذها هذه الطبقة بمختلف شرائحها وفي عملية تشكيل الأفكار والقيم في المجتمعات الأوروبية الصناعية المتطرفة. وأن وجود -المملكة المتحدة- صاحبة الثورة الصناعية -بفعل انجازاتها- ولدت الطبقة الوسطى (كدولة احتلال ثم انتداب)، مُتغيّراً مضافاً ساعد في بناء هذه الطبقة؛ ومنذ ظهورها لم تكتف من تجديد نفسها، ممهدة لظهور طبقات اجتماعية تناسب وطبيعة المجتمع العراقي، فتبعد من خلال تأريخها أنها أصبحت جدل المجتمع وحاضنته، فمنها ظهرت القيادات السياسية والاجتماعية والصناعية والثقافية لتسهم بعضها في قيادة المجتمع العراقي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ وقد قاد هذا الجدل إلى عدم استقرار هذه الطبقة صعوداً وهبوطاً نتيجة تأثيرها بالظروف السياسية طيلة مراحل بناء المجتمع العراقي في العصر الحديث. إن البحث في واقع الطبقة الوسطى في العراق حديثاً ومعاصرةً، يتطلب البحث عن حراك اجتماعي داخل مجتمع مرتبط بتحولات طرأت على منظومة القيم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، في المجتمع العراقي، سنعمد إلى توزيعها تاريخياً إلى حسب المدد الزمنية.

1- الطبقة الوسطى في العهد الملكي (1921-1958) :

يتعدّر تلمس البدايات الأولى لنشوء الطبقة الوسطى في العراق، ولكن يمكن القول أن توجّه النّظام السياسي الملكي تمثّل بإيجاد طبقة متقدمة⁽¹⁾ حاملة لمشاعر التغيير عبر زيادة التعليم وبأعداد كبيرة لأجل ربط المشاعر الوطنية المشتركة بين عناصر العراق المختلفة عبر بناء (المجتمع/الأمة) لأنّ العراق يتسم بمتعددية إثنية، فضلاً عن أنّ المجتمع العراقي قد مرّ بمرحلة انتقالية تمثّلت بخروجه من الاحتلال العثماني إلى الاحتلال البريطاني⁽²⁾. فقد خضع المجتمع العراقي إلى التمييز (الطبقي) فتشكلت البنية الاجتماعية العراقية على أساس طبقي بين ملكي وسائل الإنتاج وبين من لا يملكون سوى جهدهم العصلي مع فارق الزّمن والمواقف والأفراد والاتجاهات، أي كانت ثمة شريحة اجتماعية تتمتع بالثرّة في حين بقي السواد الأعظم في ظروف معيشية متذبذبة، ويلاحظ أنّ مصدر هذا الاختلال الطبقي في العراق هو النّظام السياسي بهدف ضمان الولاء والارتباط به⁽³⁾. إذن : لا يمكن فهم دور الطبقة الوسطى في العراق من دون معرفة التركيب الاجتماعي/الطبقي داخل المجتمع الذي بدأ بتركيب (أسرى، عشائر، [دين])⁽⁴⁾ أي أنها كانت طبقات اجتماعية تقليدية مرتبطة بالسوق الأجنبية الخارجية، ما عدا عدد من الملكيات التي كانت موجودة في المناطق الحضرية - ولكن بشكل بدائي ، ولم تكتسب طابعاً أو مظهراً سياسيًّا⁽⁵⁾. فلم تتكامل الطبقة الوسطى وتظهر بصورتها البنوية إلا بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة/1921 إذ إنَّ ابرز مظاهر نشوء الدولة العراقية تمثل بظهور فئة (الموظفين) الذين كانت لهم مكانة اجتماعية عالية في العهد العثماني - وهي طبقة -الأفندية-؛ وبتأسيس الدولة العراقية الحديثة حدث التغيير، إذ فتحت أبواب الوظائف أمام فئات السكان جاذبة الوجهاء والمتعلمين للدخول فيها، لما

⁽¹⁾ إن عهد الوالي المملوكي (داود باشا)، شهد ظهور الباواير الأولى للطبقة (الوسطى) في العراق، وهو الوالي الأخير من سلالة المالكين الذين حكموا بغداد من عام (1831-1749)م، فيما يعد البعض الآخر أن عهد الوالي (مدحت باشا) كانت بداية الانطلاق للشراحة الأولى من الطبقة الوسطى في العراق، نقاً عن د. عبد السلام إبراهيم البغدادي : الطبقة الوسطى في العراق بين الانطلاق المبكر والإخفاق المتأخر، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 61، جامعة بغداد، 2015، ص 4-2.

⁽²⁾ للمزيد ينظر، حنا بطاطو : الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من "العهد العثماني حتى قيام الجمهورية" الكتاب الأولى، ت : عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط 2، 1995، ص 43-44؛ وستان نوري العبودي : المجتمع العراقي في سنوات الانتداب البريطاني، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، بغداد، ط 1، 2006، ص 140.

⁽³⁾ د. بلقيس محمد جواد : تفكير السلوك السياسي للشخصية العراقية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 36، بغداد، 2008، ص 162.

⁽⁴⁾ حسن عودة أبو الهيل : اسس قيام الطبقة الوسطى والصراع الطبقي في الفكر السياسي الغربي الحديث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009، ص 35-36.

⁽⁵⁾ حنا بطاطو : الطبقات الاجتماعية، المصدر السابق، ص 26.

للوظيفة من مغريات من نفوذ وراتب مضمون ومكانة اجتماعية، وبمرور الزمن، أصبحت هذه الطبقة تتزعز للوصول إلى مراتب عليا بأساليب مختلفة [ويعد] ذلك انتقال قيمي وتغير في المفاهيم والسلوك وتجاوز معايير تعد قوانين اجتماعية ملزمة التنفيذ لاسيما إذا ما عرفنا أن معظم هؤلاء هم من فتحت أمامهم أبواب التعليم والجامعات وكونوا الطبقة الوسطى⁽¹⁾.

يأتي التطور الكبير الذي طرأ على بنية الطبقة الوسطى في العهد الملكي نتيجةً وانعكاساً للتحول الذي حصل في طبيعة الصراع الاجتماعي، وإزاحة وتحول بعض أسسه الاقتصادية عن مواضعها، ... من خلال تبدل أوجه وميادين هذا الصراع، إذ تزايدت في هذه الحقبة أدوار التجارة والملكية، فبدأ العراق بالانخراط بالسوق العالمية، فضلاً عن قيام الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية، فضلاً عن اكتشاف النفط في شمال العراق (كركوك)، وظهور طبقة الضباط، طبقة قوية في المجتمع، وتزايد اعداد وأدوار كفاءات في المجتمع مثل : المحامين، والصحفيين والأدباء⁽²⁾ الأمر الذي انعكس على تفتح الوعي السياسي في هذه الشرائح من أن تؤدي دوراً أساسياً واضحاً ومؤثراً في الساحة السياسية من خلال تأسيس عدد من الأحزاب العلنية والسرية مثل (جماعة الأهالي، وحزب الاستقلال، والحزب الشيوعي العراقي)، وقد كانت هذه الأحزاب بحاجة إلى مثقفين ومن يحسبون على الطبقة الوسطى بوصفهم واجهة ضرورية للعمل السياسي، يضاف إلى ذلك أن الأحزاب السرية التي كانت ذا تأثير واضح في نمو الطبقة السياسية، كالحزب الشيوعي العراقي مثلاً قد وقع في إشكالية فكرية تقطاع وقاعدة الفكر (الماركسي-اللينيني) التي لا تجيز الإنحياز إلا للطبقة العاملة – البروليتاريا - لأن بقية الطبقات فيها ملامح البرجوازية الشيء الكثير، وهذا أمر لا يمكن الفرز عليه إلا بالتلامم الصميدي مع طبقة –البروليتاريا- ولأنها بمفهومها الظبي والإنتاجي غير متحقق في المجتمع العراقي، فلذلك تبدو ملامح الطبقة الوسطى وفقاً للمفهوم (الماركسي) برجوازية صغيرة ذات منحى وطني⁽³⁾.

⁽¹⁾ مني العينة جي : التحضر في المجتمع العراقي في ضوء فرضية الدكتور علي الوردي في الانتقال من البداوة إلى الحضارة، دار مизوبوتاميا للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2013، ص183.

⁽²⁾ خالد حمزة المعيني : الطبقة القائدة "دور الكفاءات الوطنية في بناء الدولة المدنية" ٠قوانين نقل القوة من الدولة إلى المجتمع، - دراسة في جذور وواقع ومستقبل الطبقة الوسطى في العراق، دار الجواهري للنشر والتوزيع، بغداد، 2017، ص52.

⁽³⁾ د. حمدي حمد السعدون : الطبقة الوسطى واليسار العراقي، مجلة دراسات تاريخية، بيت الحكم، العدد 41، بغداد، 2015، ص169.

وتطورت البنية الطبقية العراقية خلال العهد الملكي من جراء التحول التدريجي للاندماج في النظام الرأسمالي الصناعي، وهو ما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات السلعية والكمالية والزراعية والصناعية، وتزايد دور النقود في المبادلات التجارية، بمعنى أن الصراع أصبح على (المملكة)، فاستغل أصحاب الملكيات الزراعية (الإقطاعيين) هذه الظروف لبسط هيمنتهم على الأراضي (الأميرية) و(المشاعة) الخاصة بقبائلهم ، ومع صدور قوانين الملكية تحولت هذه الاستحوذات إلى (ملكية خاصة) لهم، فغدت العلاقات بين العراقيين بحكم الضرورة أقل فأقل خصوصاً لصلات القرابة أو المكانة الدينية أو حسابات النسب، بل أكثر فأكثر خصوصاً لثنائية (المالك/غير المالك) ⁽¹⁾.

وهنا، يثار تساؤل، هل ساعدت أو أسهمت الطبقة الوسطى في بناء مجتمع ديموقراطي في الحقبة الملكية (1921 - 1958)؟ يمكن القول: لقد اتسمت هذه الحقبة على العموم بعدم الاستقرار السياسي نتيجة لاتباع السلطة الملكية عدداً من السياسات حاولت معها اضعاف دور الطبقة الوسطى في بناء مجتمع ديموقراطي، تمثلت هذه السياسات بتعزيز وتكريس دور العشيرة والإقطاع وضعف الدور البرلماني، إذ كان الملك والحكومة مهيمنة على البرلمان، فضلاً عن اضعاف الحياة الحزبية المعارضة عن طريق تشكيل أحزاب موالية للسلطة (نوري السعيد، عبد المحسن السعدون، صالح جبر) فضلاً عن تدخل المؤسسة العسكرية بين الحين والآخر، وتقيد الحريات الشخصية وحريات الصحافة، وارتفاع الأسعار ، وحدوث مشكلات تموينية حادة مما أثر سلباً على قيام دور الطبقة الوسطى في العراق.

غير أن هناك بعض الملامح المضيئة في مسار هذه الطبقة، في محاولتها لإنبات بعض القيم الديمقراطية عبر الصحافة والثقافة العراقية، (جماعة الأهالي والحزب الوطني الديمقراطي) مثلاً، التي يقف وراءها شرائح مثقفة وسياسية من الطبقة الوسطى، إذ عملت على نشر قيم ديموقراطية، فكانت تدعو إلى حياة سياسية دستورية/ديمقراطية وقانونية، وثقافة الحريات والحقوق السياسية والمدنية لأجل النهوض بواقع المجتمع العراقي نحو الحياة السياسية المدنية/الديمقراطية لتحقيق عدداً من القيم الديمقراطية كالمعارضة السياسية والمواطنة وحق الاختلاف والابتعاد عن الطائفية والعشائرية والفتوية، وترسيخ مبدأ الحرية، غير أنها لم تستطع أن تؤسس لبناء مجتمع ديموقراطي في العهد الملكي بسبب متغيرات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية مارة الذكر، الأمر الذي أسهم فيما بعد إلى تلاؤ الطبقة الوسطى من بناء مجتمع ديموقراطي.

⁽¹⁾ أحمد موسى بدوي : تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2013، ص105-

2- الطبقة الوسطى في العهود الجمهورية (1958-2003م) :

نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية التي مَرَ بها العراق طيلة بقاء الحكم الملكي، دفع الطبقة الوسطى متمثلة بالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المطالبة بإصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كتعديل الدستور لضمان سيادة الشعب، وإلغاء الاقطاع، وتوزيع الأرضي الأميرية على الفلاحين، وتخفييف الضريبة على الكادحين، وتحرير الاقتصاد من السيطرة الاستعمارية، والمطالبة بتشريع قانون الضمان الاجتماعي، وإلغاء نظام دعاوى العشائر⁽¹⁾، مما أعطى الضوء الأخضر بالتفكير للإطاحة بالنظام الملكي، وقد تُوجّت الجهود بإنشاء (جهة الاتحاد الوطني) من المدنيين والعسكريين، للإطاحة بالنظام الملكي بالصفحة العسكرية، وجدير بالذكر أن حركة الضباط الأحرار ضمت فئات واسعة من الطبقة الوسطى العراقية. فاستطاعت أن تجتمع على هدف واحد، وهو محاربة تبعية البلاد إلى الأحلاف العسكرية، إذ عملت على تحريك الشارع العراقي لمساندة حركة الضباط الأحرار واندلاع ثورة 14 تموز 1958 التي قادها عدد من ضباط الجيش العراقي بدعم ومساندة من قبل بعض الأحزاب السياسية العراقية بمختلف توجهاتها السياسية والفكرية لصالح عموم الشعب العراقي⁽²⁾.

تمتَّعت الطبقة الوسطى بعد 14 تموز/1958 بسلطات واسعة من قمة الهرم السياسي إلى قاعدته، ساعدتها في ذلك تقويض الملكية الخاصة، وسيطرة الدولة على عوائد النفط، وبهذا الخصوص يلفت الباحث (حنا بطاطو) الانتباه إلى أن الملكية بعد [انهيارها] لم تعد أساس التراتب الطبقي، بل أصبحت السيطرة البيروقراطية هي المحدد الأكثر حسماً في هذا الترتيب، وبدأ علاقات تحالف جديدة بين أطراف الطبقة الوسطى تضم التجار والمالكين والبيروقراطيين والعسكر⁽³⁾، مما فسح المجال أمام الطبقة الوسطى من أن تشغل مناصب مؤثرة وقيادية في السلطة ومفاصل الدولة بغض النظر عن الانتماءات الإثنية، فضلاً عن نشاط ثقافي متميز شمل اغلب النوافذ الثقافية من (شعر وفن وادب ومسرح وفنون تشكيلية)، تأسس على أعقابها عدة جماعات ثقافية مثل (جماعة بغداد للفن الحديث، جمعية الفنانين التشكيليين)، غير أن التجاذبات بين شرائح الطبقة الوسطى أضعفت دور الطبقة الوسطى في التهيئة لبناء مجتمع ديموقراطي نتيجة الاستقطابات والانقسامات والنزاعات بين أقطاب السلطة ومؤيديها وأنصارها من مختلف الحركات والأحزاب السياسية بعد 14 تموز/1958؛ فقد أنسحب (التيار القومي بأكمله من الحكومة مما

⁽¹⁾ جعفر عباس حميدي : التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953-1958، بغداد، ط1، 1980، ص 25-30.

⁽²⁾ خالد حمزة المعيني : الطبقة القائدة، المصدر السابق، ص 55.

⁽³⁾ أحمد موسى بدوي : تحولات الطبقة الوسطى، المصدر السابق، ص 106-107.

جعل المسار الثوري ذا غلبة على المسار الديمقراطي/المدني، والذي سحق تدريجياً تحت مطرقة العنف والعنف المضاد داخل أجنحة الجيش، ومن ثم بين صفوف الأجنحة الحزبية المدنية المتاحرة، وهكذا اضطرت الدولة -بغياب التمثيل الديمقراطي- إلى أن تتحول إلى سلطة تدافع عن وجود النظام [القائم]، ولمصلحة قوى بيروocraticية داخل جهاز الدولة الإداري والأمني والعسكري⁽¹⁾؛ فضلاً عن الصراع السياسي والأيديولوجي بين (التيار القومي والماركسي) الذي احتوى المشهد السياسي وكان له الأثر الكبير في نشتت الطبقة الوسطى من اهدافها الديمقراطية ومن ثم ضعف دورها باتجاه استنبات القيم الديمقراطية. ونتيجة لهذه الصراعات الداخلية، تحولت الطبقة الوسطى باتجاه مساندة أجنحتها العسكرية الذين يدفعون للوصول إلى السلطة بأي أسلوب، لذلك تغيرت أهداف الطبقة الوسطى نتيجة لتغير أجنحتها إلى المسار (الثوري/ال العسكري) الأمر الذي أدى إلى ضعف تشكيلاتها الاجتماعية لينكفاً المجتمع إلى تكوينه الطبقي القائم على أساس أيديولوجي/طائفي/أثني، وبهذا لم ينجز العسكريون وعددهم التي قطعواها مع النخبة المدنية التي تعافت معهم من أجل التغيير، فأصبح العسكر من أكبر التحديات التي واجهت الطبقة الوسطى في نشر القيم الديمقراطية⁽²⁾.

لقد شهد العراق منذ السبعينيات خطط تنموية على مستويات عدّة، انعكست على توسيع شرائح الطبقة الوسطى نتيجة لتراكم الثروات، سيماء-الواردات النفطية- فضلاً عن تنامي وأتساع قطاع التربية والتعليم الذي يعد قفزة متقدمة أتاحت حراكاً اجتماعياً صاعداً صوب الطبقة الوسطى، من قبل الشرائح الفقيرة التي ما كان لها أن تتمكن من اجتياز الحاجز والحدود الاجتماعية والاقتصادية لولا الفرص المتاحة لها، والتحفيز والتشجيع باتجاه التعليم⁽³⁾. ولكن على الرغم من توسيع الطبقة الوسطى من 28% عام 1958 إلى 34% لعام 1968 إلى (47-48%) عام 1984 من إجمالي السكان، غير أنَّ الدولة ابتعتها لأنَّ معظم فئات هذه الطبقة، يتلقاون رواتبهم من الدولة، فأصبحت الدولة أكبر (رب عمل) من جهة، وجهاز سيطرة وضبط من جهة أخرى⁽⁴⁾؛ لذلك أضمرل دور الطبقة الوسطى في العهد الجمهوري منذ الثمانينات نتيجة لهيمنة الدولة وسياسات (الحزب القائد) التي هيمنت على المجتمع والدولة العراقية،

⁽¹⁾ صلاح حسن الموسوي : دور الطبقة الوسطى في العراق، صحفة المتقى، العدد 1671، بتاريخ 2011/2/17، على الموقع الإلكتروني <http://www.amathaqef.com>

⁽²⁾ مؤيد جابر محمود : الانقال من الديمقراطية إلى الفردية في العراق – العهد الجمهوري الأول 1958-1963، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 7، المجلد 3، جامعة تكريت، 2016، ص214.

⁽³⁾ خالد حمزة : الطبقة القائدة، مصدر سبق ذكره، ص66-67.

⁽⁴⁾ د. عامر حسن فياض : العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، دار إسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص128-130.

فتغيرت بوصلة الاتجاه نحو الولاء والتأييد (على الأغلب) نحو الدولة والنظام القائم آنذاك (1968-2003).

إن هذه السياسات قد أثرت بشكل سلبي على دور الطبقة الوسطى من خلال عسکرة المجتمع العراقي (حملات التبعيث، الحرب العراقية - الإيرانية، حرب الكويت 1990) وما تلاها من عمليات استهداف الحركة الكوردية وقمع القوى السياسية المعارضة، ومن ثم العقوبات الدولية القاسية على المجتمع العراقي (الحصار الاقتصادي)؛ كل هذه السياسات والإجراءات أثرت بصورة مباشرة وغير مباشرة في دفع الطبقة الوسطى إلى الضعف والتفكك. وما أن أطل عقد التسعينات حتى تعرضت الطبقة الوسطى إلى عملية خلع واسعة بعد حرب الخليج الأولى / 1990 - بحسب تعبير فالح عبد الجبار⁽¹⁾، الأمر الذي ترك أثراً مباشراً وكارثياً على مستوى حياة العراقيين، إذ انعكست حرب الخليج الأولى والثانية على بنية النظام السياسي والمجتمع العراقي، إذ شاع الفقر والمجاعة والبؤس وارتفعت نسبة البطالة والأمراض والتخلف واليأس من المستقبل، ومن الممكن تقدير الكارثة الاقتصادية التي حلت بالعراق بسبب الحروب والحصار بمعايير الناتج المحلي الإجمالي، وهو المؤشر الرئيس لقياس النمو الاقتصادي، إذ تشير الاحصاءات الرسمية المنشورة بأن معدل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من (3688) دولاراً عام 1980 إلى (225) دولاراً عام 2002م، وهو معدل أقل من الحد الأدنى لمقياس خط الفقر، وبسبب ذلك اضطر النظام إلى استخدام البطاقة التموينية كحل جزئي للأزمة⁽²⁾؛ وقام النظام السياسي بطبع العملة العراقية داخل العراق، ولم يقتصر على المسار الاقتصادي فحسب، بل انعكس على المسار الاجتماعي، إذ شهدت البلاد ظهور ما يسمى بالحملة الإيمانية في مطلع التسعينات من القرن الماضي والتي قادتها الحكومة العراقية آنذاك، مما افصح عن -المكتوب الإسلامي- لدى المجتمع [على الرغم من أن الدولة والحزب والنظام الذي يقود الدولة العراقية ذا اتجاه علماني، أي لا علاقة له بأي متبنيات دينية]؛ كما ان إفرازات الحصار الاقتصادي كانت له تأثيرات سلبية مباشرة على قطاعات أخرى تتصل بالطبقة الوسطى وتماسكها وديموتها، كالتعليم والصحة والاسكان⁽³⁾. فضلاً عن إتباع رئيس

⁽¹⁾ فالح عبد الجبار : الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، تقديم : د. سعد الدين إبراهيم، مركز ابن خلدون، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص126.

⁽²⁾ صباح علو : نمو الطبقة الوسطى وضمورها في العراق، الحوار المتمدن، 2017، على الموقع الإلكتروني :

<http://www.ahewar.org>

⁽³⁾ سلمان محمد رشيد الهلالي : تحولات الطبقة الوسطى في العراق، خلال (150) عام (1689-2019)، الحوار المتمدن، 2017، على الموقع الإلكتروني :

النظام السابق خلال مدة حكمه في بناء هيكل سلطته تغريب عناصر قبيلة (أبو ناصر) التي ينتمي إليها في مدينة تكريت، ثم البيوتات الأقرب له وابناء العمومة والخولية، إلى الدوائر الحساسة والمفصلية في الدولة العراقية⁽¹⁾. في هذا المناخ ارتدت الدولة والمجتمع إلى لحظة ما قبل الدولة، إذ بدأت الدولة بعد عام 1990 بالضعف نتيجة غلبة المشاعر العشائرية والقبيلية والطائفية على المشاعر الوطنية؛ لأنَّ الدولة قد شجعت تلك الانتماءات واستغللها لصالح استمرار وبقاء السلطة خدمة لأهدافها السياسية لتصبح فيما بعد القبيلة والعشيرة والطائفة والبيوتات العنصر الأهم في تكوين الرأي العام، وليس الطبقة الوسطى المستيرة بالعلم والمعرفة⁽²⁾. لقد بدأت الطبقة الوسطى بالضعف والتلاشي بعد أن عمل حزب البعث على جعل الطبقة الوسطى تابعة للحزب، فقد انتقلت السلطة من قوى مثقفة إلى قيادات ذات طابع عشائري، أدى إلى تخريب ما تبقى من هذه الطبقة وقوتها الثقافية والفكرية الراغبة في بناء الدولة⁽³⁾؛ ويختصر الباحث (فالح عبد الجبار) ما أدى إليه الوضع في العراق بعد عام 1990 إلى اندماج السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية بيد الدولة، فضلاً عن ابتلاء المجتمع المدني وصعود الثقافة الشعبوية⁽⁴⁾.

يتضح مما تقدم، أن الطبقة الوسطى العراقية لم تتمكن من النهوض والبناء الذاتي لها منذ السبعينيات من القرن العشرين حتى عام 2003، بسبب هيمنة سياسات الحزب الواحد/القائد، وقراراته المهلكة التي أفضت إلى حروب داخلية وخارجية أنهكت المجتمع والدولة العراقية اقتصادياً واجتماعياً، الأمر الذي أدى إلى ضعف دور الطبقة الوسطى وانكفاء دورها في المجتمع العراقي، ومن ثم حرمانها من فرصة بناء مجتمع ديمقراطي.

أما بعد 9/4/2003، فأأن العملية السياسية التي رعتها الولايات المتحدة أدت إلى ترسیخ الطائفية اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، فضلاً عن الطائفية السياسية، إذ أصبحت واحدة من أدوات العمل السياسي، وقبالة هذه الأوضاع برزت نواة لطبقة من المستفيدين من الوضع الجديد، وهم نخبة من رجال الأعمال راكموا ثرواتهم من خلال العقددين السابقين بوساطة ارتباطات مع سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة إذ تمكنوا

⁽¹⁾ أحمد موسى بدوي : تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص112.

⁽²⁾ عبد المطلب عبد المهيدي موسى : ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003، دراسة في الأسباب وسبل المواجهة، دار غيداء للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2016، ص55.

⁽³⁾ للمزيد، ينظر ، فالح عبد الجبار : الدولة والمجتمع المدني، المصدر السابق، ص126؛ وأيضاً، عبد العظيم جبر حافظ : التحول الديمقراطي في العراق (الواقع والمستقبل)، تقديم د. فالح عبد الجبار، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، ط2، 2011، ص179-180.

⁽⁴⁾ نفلا عن، د. عامر حسن فياض : متطلبات قيام الدولة العراقية (الطبقة الوسطى : الشرط السوسيولوجي لإعادة السلم المدني وبناء الدولة العراقية)، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد 1، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، 2008، ص18.

من تركيز النفوذ الاقتصادي بعدها، لتعمل الولايات المتحدة بدور غير مباشر في عدم ابراز أي دور للطبقة الوسطى، أو حجب دورها في العمل على تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي العراقي.

لقد واجهت الطبقة الوسطى بعد التغيير السياسي في 9/4/2003، مجموعة من التحديات

أهمها⁽¹⁾:

1- قيام سلطة الائتلاف المؤقتة بتسريح أعداد كبيرة من منتسبي الوزارات (الدفاع ، الإعلام ، المخابرات) الأمر الذي زاد من تأثير ذلك على معيشة هذه الفئات وإضعاف دورها، وقد أنعكس ذلك سلباً فيما بعد، عبر انضمام إعداد من هؤلاء إلى عصابات الأجرام والتکفير ضد التغيير السياسي الجديد بعد 2003.

2- عمدت سلطة الائتلاف المساس بعناصر الطبقة الوسطى من الصناعيين، عندما فتحت الباب لاستيراد المنتجات بدون قيود من خارج العراق، مما تسبب تدهور الصناعات المحلية (عام، خاص، مختلط).

3- تعثر القطاع الزراعي والاعتماد على الاستيراد، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف الانتاج التي تعتمد على الموارد الزراعية الأولية، مما خلق فجوة كبيرة لم تستطع الدولة تجاوزها أو تلافي آثارها السلبية على واقع الطبقة الوسطى خاصة، والمجتمع العراقي عامه.

4- دفع سياسة سلطة الائتلاف إلى ظهور طبقة من الأثرياء تكون معاية لمصالحة، من خلال عمليات التعاقد مع الدولة العراقية الوليدة التي يشوبها الفساد الإداري والمالي.

لكل ما تقدم، من هذه السياسات، أريد منها افراج العراق من الطبقة الوسطى اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، ليصبح غير قادراً على إنتاج طبقة وسطى مستقرة، وغير قادرة على بناء مجتمع ديمقراطي، والأساس في ذلك هو تفريغ البلد من طبقته المثقفة، وتراجع عملية التعليم التي يعتمد عليها في بناء الطبقة الوسطى، وعلى الرغم من تحسين مستويات الدخول لفئات واسعة من أفراد المجتمع، لكن ذلك بقي محدوداً، إذ لم ينهض دور هذه الطبقة بسبب البطالة وأعمال العنف وما رافقها من تزايد أعداد اللاجئين العراقيين إلى خارج العراق، وأغلبهم من أبناء الطبقة الوسطى، لأن البطالة جاءت بسبب توقف معظم المشاريع الصناعية، فضلاً عن تدهور الوضع الأمني الذي أسهم بركود الجانب الصناعي والزراعي والتجاري، والاعتماد على تصدير النفط، الأمر الذي أعاد إنتاج الدولة -الريعية- مرة أخرى.

⁽¹⁾ أحمد داخل سلمان : الطبقة الوسطى وأثرها في الاستقرار السياسي (1990-2016م)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم للدراسات العليا، 2018، ص 99-98.

فأرتهن وضع الطبقة الوسطى بالريعية النفطية للدولة، هذه المظاهر أسهمت مرة أخرى في ضعف نشر القيم الديموقراطية ومن ثم جعلت دورها ضعيف جداً في محاولة بناء مجتمع ديموقراطي.

إن وجود الطبقة الوسطى (شكلياً) في العراق بعد عام 2003 يعود إلى تتنفيذ سياسات اقتصادية مهمة أسهمت في زيادة النمو الاقتصادي السريع (سياسة التوظيف الحكومي، سياسة القروض المالية لفتح المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة) ، ويمكن إجمال مجموعة من المؤشرات التي كشفت عن التحسن الحاصل في مستويات المعيشة للطبقة الوسطى، مثل : ملكية السيارات، والهواتف، واقتناة الأجهزة والسلع الاستهلاكية.. كل ذلك يشير إلى هناك تغير إيجابي لصالح الطبقة الوسطى⁽¹⁾. إن المؤشرات السابقة الذكر تبين مدى الحراك الاجتماعي الذي عكس فرص العمل الجديدة والأجور الجديدة نتيجة التنمية النسبية والتي انعكست على بعض فئات المجتمع العراقي لتنقل بعض الفئات من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى، وبعض من شرائح الطبقة الوسطى إلى الطبقة العليا وصولاً إلى الطبقة المركزية (الحكومية)، وكذلك الحراك الاجتماعي لبعض شرائح الطبقة الوسطى نحو تهيئة الفرصة لقيام مجتمع ديموقراطي. أن الواقع السياسي يشير إلى ضعف اهتمام الطبقة الوسطى بالشأن السياسي بسبب الوضع الاقتصادي أي لجوء الشرائح الأخرى من الطبقة الوسطى التجارية إلى الاهتمام بالمصالح الشخصية التي تمثل بالربح، والخوض بالعملية التجارية والاستهلاكية، بدلاً من الإنtagية⁽²⁾.

إن كل ما سبق يعني أمرين، أولاً : تحول الدولة إلى أكبر رب عمل منفرد في المجتمع، بما ينطوي عن ذلك من أبعاد اجتماعية وسياسية، وبخاصة تحول الدول إلى مجال وحيد للحراك الاجتماعي بالنسبة إلى فئات واسعة. وثانياً : نمو القدرة الأمنية للدولة، أي كجهاز ضبط وسيطرة لهذا الحراك⁽³⁾. وعليه فإن اهتمام الطبقة الوسطى بالجانب الاقتصادي، وعدم اهتمامهم بالجانب السياسي هو نتيجة منطقية لاتجاه الدولة الاقتصادية نحو الاقتصاد الريعي، وهذا ما حولها لأكبر رب عمل للمجتمع وللطبقة الوسطى في العراق.

يشير الواقع الاقتصادي / الاجتماعي في العراق بعد 2003 إلى حدوث الحراك الاجتماعي الهابط نتيجة لعدم تطبيق السياسات التنموية/الاقتصادية والإنسانية بصورة سليمة، وأنحرافها عن المسار الصحيح، نتيجة الخلافات السياسية وعدم الاستقرار السياسي وتredi الوضع الأمني، فضلاً عن ظهور

⁽¹⁾ نبيل عمران موسى الخالدي : الطبقة الوسطى في العراق - تحليل سوسيولوجي، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، ط1، 2015، ص203.

⁽²⁾ فراس البياتي : التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003، العارف للمطبوعات، بيروت، ط1، 2013، ص182.

⁽³⁾ فالح عبد الجبار : الديمقراطية المستحيلة، الديموقراطية الممكنة (نموذج العراق)، دار المدى، بيروت، ط1، 1998، ص29.

وتفشي الفساد بأنواعه وأشكاله المختلفة ونظام المحاصصة الطائفية الذي تم تبنيه في إدارة الدولة؛ كل هذه المتغيرات أصابت المجتمع العراقي ليتحول الحراك الطبقي الجماعي إلى الاتجاه الهابط في بعض جوانبه، لذلك فقد برزت في العراق بعض الفئات والتي اتخذت موقع لأول وهلة وكأنها اصطفت من خلالها مع الطبقة الوسطى، مستغلة الأوضاع السيئة التي أصابت العراق لتحقيق مكاسب مادية سريعة ليس وفقاً لكتفاتها؛ وأمام هذه الطبقة المزيفة لم يكن أمام الطبقة الوسطى إلا التواري عن الأنظار أو الهجرة بسبب التهديد أو الخطف. لذلك اتسعت الفوارق الاجتماعية وأثرت في تغيير الهرم الاجتماعي العراقي، كالاعتماد على الولاء بدلاً من الانجاز والكفاءة، وكأنما هي استعارة لأساليب النظام السياسي السابق، فقد صعدت إلى قمة الهرم السياسي/الاجتماعي افراداً وجماعات غير مؤهلة ثقافياً وسياسياً وعلمياً مما انعكس سلباً على طبيعة الحراك الاجتماعي، والذي ظهر من خلال طريقة الإقصاء بدلاً من المنافسة الطبيعية، وهو نتيجة لغياب الممارسة الديمقراطية لهذه الفئات، والتي جعلت من الطبقة الوسطى تتاح عن ممارسة دورها السياسي والاجتماعي في نشر القيم الديمقراطية، لتنتهي بذلك سلباً في حراكها الاجتماعي الصاعد، وعدم قدرتها على بناء مجتمع ديمقراطي بسبب امتلاك الفئات الحاكمة مقاييس .

لقد تميز الحراك الاجتماعي للطبقة الوسطى بالتبذبز المستمر، فلا توجد طبقة يمارس ابناءها كافة حراكاً اجتماعياً (باستثناء الحراك الاجتماعي المتمثل بالتظاهرات الشعبية في عدد من محافظات العراق، سيما في مدن الجنوب وبغداد الذي يضم شرائح الفقراء والكسبة وأفراد من الطبقة الوسطى)، بل أن في كل طبقة توجد ما يسمى بـ(البؤرة الطبقية)، وهي المركز الذي تتبعه الأطراف في الطبقة سواء أكان على المستوى التعليمي أم في المستوى الفكري والثقافي، وهؤلاء الأفراد هم من يستطيعون ممارسة الحراك الطبقي داخل الطبقة، وتلك الممارسة لا يستطيع أبناء هذه الطبقة ان يستخدموها إلا من خلال امتلاك الأفراد نوع من ثقافة التغيير تسمى (الثقافة الصاعدة)، ومن جانب آخر ضاق المجال على ابناء الطبقة الوسطى في المشاركة السياسية الإيجابية كحصيلة لتغييرات ما بعد الاحتلال، أو المشاركة في القرار السياسي الذي احتكر من قبل فئات النفوذ والمملکية والذي تسنموا مناصب وفق المحاصصة السياسية، وباتوا يشغلون الفضاء السياسي العام في ظل استمرار ابتعد المثقفين العراقيين نتيجة انحرافهم في اعمال ونشاطات هدفها الأساس تدبير لقمة العيش، وتمشية الأمور المالية، وهو ما أسهم في ضعف قيام طبقة وسطى، وتعثر دورها في بناء مجتمع ديمقراطي بعد عام 2003.

ثانياً : تحولات الطبقة الوسطى وتأثيرها في بناء مجتمع ديمقراطي في العراق بعد 2003:

شهدت الطبقة الوسطى في العراق بعد 2003 العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولأن التغيير السياسي الجديد (2003/4/9) قد حمل معه عدداً من القيم السياسية الديمقراطية، فكان من المؤمل أن تتعكس تلك القيم على الطبقة الوسطى لأنها حاملة لقيم الديمقراطية هي الأخرى، لذا سنهدف في هذا المطلب إلى بيان وتحليل تحولات الطبقة الوسطى بعد 2003 وتأثيرها في بناء المجتمع الديمقراطي من عدمه.

1- تحولات الطبقة الوسطى وبناء المجتمع الديمقراطي على المستوى السياسي :

بعد إنهيار النظام السياسي السابق في 2003/4/9، بدء الحديث عن قيام عمليات وخطوات سياسية تخدم عملية التغيير السياسي، وجدير بالذكر أن عملية التغيير كانت نتاج تدخل عسكري من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، والذي تم تقنيته لاحقاً على أنها قوات احتلال بقرار مجلس الأمن الدولي (1438) في 2003/5/22 وتوضحت ملامح ذلك بتشكيل النظام السياسي الجديد قانونياً من خلال قرارات ملزمة صدرت من مجلس الأمن الدولي، الأول : القرار السابق أعلاه الذي يؤكد حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله بحرية، والثاني : القرار (1511) في 2003/10/16 الذي يؤكد على ضرورة التعجيل بإدارة العراقيون شؤونهم بأنفسهم، والثالث : القرار رقم (1546) في 2004/6/8 أكد على أنهاء الاحتلال، وجدول زمني مقترن للانتقال السياسي للحكم وتحديد سقف زمني محدد للعملية الانتخابية.

إن مسألة قيام نظام سياسي ديمقراطي في العراق يرتبط بصيغة توازنات اجتماعية تؤلف ميكانزمات النظام السياسي الجديد، وب بدون هذه التوازنات ستكون الديمقراطية مفرغة من محتواها، ولا تمتلك شروط البقاء والتطور كممارسة وقيم مجتمعية ديمقراطية، قبل ان تكون نصوص قانونية ودستورية، فالمواطن حين يشعر بأن مصلحته الحقيقية ممثلة بالعملية السياسية فإنه سيتحسس معاني المواطنة الديمقراطية، ولن يقف بدون مبالاة امام القضايا المتعلقة بنظامه السياسي⁽¹⁾ إذ تتطلب الديمقراطية في مسيرتها تحقيق التوافق بين المجموعات المختلفة والمصالح المتنافرة من أجل الصالح العام، وان الاختلاف والاتفاق هما جانبان مهمان من جوانب الأنظمة السياسية⁽²⁾؛ ويرتبط ذلك بضرورة

⁽¹⁾ منتصر مجيد : التحول الديمقراطي وبنية المجتمع العراقي المعاصر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 198 .

⁽²⁾ Robert A. Dahl : modern Political Analysis, Prentice – Hal Foundations of Modern Political; Science series, 5thed (Englewood Cliffs, NJ : prentice Hall), 1991, P.54.

التحول من الولاءات الفرعية (عائلة، عشيرة، مذهب) نحو ولاء أكبر (الوطن، الشعب، الدولة) بما تتطلبه عملية الانتقال هذه من إخضاع النزعات الفرعية الضيقية لصالح هدف عام مشترك وإرادة مشتركة⁽¹⁾.

والسؤال الذي يثار هنا، هل أن التغيير السياسي قد هيأ الفرصة لتوافر طبقة وسطى قادرة على بناء مجتمع ديمقراطي، وكيف؟ وللإجابة على هذا السؤال، يتطلب بيان وتحليل عدداً من المؤشرات السياسية لنتمكن بعدها من الوصول إلى نتائج تخدم الإجابة، فعلى مستوى بناء المؤسسات السياسية، التي بدأت بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي (13/تموز/2003) لم تستطع الطبقة الوسطى أن تشارك أو تسهم في تشكيل هذه المؤسسة بسبب أن تشكيله جاء بقرار صادر من سلطة الائتلاف المؤقتة بوصفها المدير الإداري للسلطة المؤقتة⁽²⁾. والذي تشكل بصيغة التعين وليس الانتخاب من (15) سياسياً عراقياً للتمهيد إلى كتابة دستور سمي فيما بعد قانون إدارة الدولة العراقي المؤقت لعام 2004، وكانت صلاحية هذا المجلس استشارية فقط، وقد تأسس على أساس المحاصصة الطائفية، لذلك فهو يفتقر إلى التمثيل الحقيقي للشعب العراقي، ومن ضمنه الطبقة الوسطى⁽³⁾.

هذا القانون أفضى إلى تشكيل حكومة مؤقتة (إياد علاوي) كانت بعيدة نسبياً عن إسهام الطبقة الوسطى في تشكيلها؛ لأنها جاءت من قبل قوى الخارج، وأن مهمة هذه الحكومة إجراء انتخابات وتشكيل جمعية وطنية تمهد لتشكيل حكومة عراقية انتقالية، فالملاحظ ضعف المشاركة لشراحت الطبقة الوسطى، بسبب الإبقاء على سياسة المحاصصة، فلم تظهر الطبقة الوسطى كطبقة مؤثرة على الساحة السياسية، كدخول بعض هذه الشرائح الانضواء تحت أغطية احزاب سياسية، لذلك كان دور وإسهام الطبقة الوسطى ضعيفاً في تشكيل (الجبهة الوطنية الانتقالية)، ولقد افرزت (الجبهة الوطنية) حكومة عراقية انتقالية (إبراهيم الجعفري) لتدير شؤون البلاد خلال المدة الانتقالية، إذ هيمنت على تشكيلها سياسة المحاصصة لإرضاء أكبر عدد من رؤساء الكتل السياسية العراقية والولايات المتحدة دون الرجوع إلى الشعب العراقي، وهذا يفسر ضعف ومشاركة فئات وشراحت الطبقة الوسطى في تشكيل الجمعية الوطنية الانتقالية.

⁽¹⁾ عبد الوهاب حميد رشيد : التحول الديمقراطي في العراق "المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحولات الخارجية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2016، ص141.

⁽²⁾ للمزيد ينظر، جمال جلال عبد الله : العراق بين التحرير والتدمر ، دار الحكمة، لندن، ط1، 2011، ص106؛ وأيضاً، عبد الحسين شعبان : المشهد العراقي الراهن، الاحتلال وتواضعه في ضوء القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 297، بيروت، 2003، ص61؛ وكذلك، جعفر عتريس : العراق في قلب الأعصار ، دار المحة البيضاء، بيروت، ط1، 2004، ص252.

⁽³⁾ اسعد كاظم : مجلس الحكم والحكومات الانتقالية، دار البيينة، بغداد، 2008، ص28-29؛ وأيضاً مجموعة مؤلفين : المواطنة والهوية، بيروت، ط1، 2011، ص10.

لقد مر العراق بمرحلة مفصلية، إذ كان من الممكن ان تتمكن الطبقة الوسطى في تشكيل ملامحها واسهامها في كتابة الدستور العراقي الدائم 2005، لكن الجبهة الوطنية قامت بتشكيل لجنة دستورية تكونت من (55) عضواً قامت بمهمة كتابة الدستور، وقد ضمت ثلاث مجموعات اساسية (الكورد، الشيعة، الوسط الليبرالي) بالإضافة (5) أعضاء يمثلون الأقليات – الكلدوأشورية والمسحيين والتركمان والأيزيديين⁽¹⁾. لم يكن للطبقة الوسطى اسهام ومشاركة في كتابته، إذ اقتصرت في الغالب على مرشحي الأحزاب السياسية العراقية. أن الطبقة الوسطى لم تشارك كطبقة في كتابة الدستور، بل أفراد محدودين ينتمون لها لذلك بدت طبقة ضعيفة لم يتبلور وعيها الطبيقي في الساحة السياسية الجديدة . ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه الطبقة قد اعادت إنتاج ما ورثته من النظام السياسي السابق عن طريق السلطة الجديدة بعد 2003، من خلال سياساتها المتمثلة بالتشغيل الحكومي، وبذلك فأن الدولة قد أسهمت في إنشاء طبقة وسطى ملتصقة بالدولة (رواتب)، فمازق الطبقة يكمن أنها لا زالت صنيعة الدولة، وهو ما جعلها تابعة لها، فلم تكن وليدة الصراع مع الدولة⁽²⁾، والغريب في ذلك أن هذه الطبقة وقد أصبحت مرتبطة بالدولة، إلا إنها لم تقدم لها من الرعاية التي يتوجب تقديمها لبقاءها موالية ومساندة وداعمة لها، مثل : (السكن، الرعاية الصحية والعلاجية، الخدمات العامة)، بل اكتفت بالراتب فقط. وهو جزء من حقوقها لقاء خدمة هذه الطبقة.

2- تحولات الطبقة الوسطى وبناء المجتمع الديمقراطي على المستوى الاقتصادي:

أنسم الاقتصاد العراقي بعد 2003 بعد عدم الوضوح على الرغم من أن الدستور العراقي الدائم 2005 أشار إلى أن الاقتصاد العراقي (اقتصاد سوق)، غير إنه شهد تشوهات واحتلالات هيكلية أفضت إلى ظهور تحديات لا تؤهله أن يصبح اقتصاداً حراً، فهل تستطيع الطبقة الوسطى في ظل هذه التحديات ان تبني مجتمعاً ديمقراطياً؟.

حضرت السياسة الاقتصادية العراقية قبل 2003 إلى تسييس من النظام السياسي، فكان الاقتصاد - ريعياً - أو (أحادي الجانب)، استأثرت به الحكومة التي كانت هي المحتكرة لآليات صياغة خططه ومساراته باتجاهات تقودها رغبة الفاعل السياسي ذاته⁽³⁾. فكان من المؤمل أن يتم تحويل الاقتصاد العراقي إلى (اقتصاد سوق) يشترك فيه القطاع الخاص ليقوم بدور تموي على الرغم من الغاء

⁽¹⁾ للمزيد ينظر، د. عبد العظيم جبر حافظ : نقد الدستور (دراسة سياسية نقدية لأبرز إشكاليات الدساتير العراقية 1925-2005)، بغداد، 2020، ص 130-133.

⁽²⁾ نبيل عمران موسى : الطبقة الوسطى في العراق، المصدر السابق، ص 158.

⁽³⁾ عاطف لافي مرزوق : إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2017، ص 14.

العديد من القرارات الدولية السابقة التي حَجَّمت دور العراق اقتصادياً، مثل: (إلغاء قرارات العقوبات الاقتصادية، إنهاء الحصار على قطاع النفط، رفع الحصار الاقتصادي، إجراء تحويلات مالية، تحريك عملية الاستثمار وحركة الاستيراد والتصدير) ⁽¹⁾. فضلاً عن قيام العراق بالاتفاق والالتزام بتوجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين الاقتصادية والمالية المترتبة في إطار الاستعداد للأخذ بالوصفة الجاهزة للإصلاح الاقتصادي المبرمة في 23/5/2005، وهي جزء من متطلبات اتفاقية (نادي باريس) المبرمة في 21/5/2004، لغرض خفض الديون العراقية⁽²⁾، إلا أنه من الناحية الواقعية لا زالت الحدود غير واضحة، ومارست الدولة مركزيتها على النشاط الاقتصادي الأمر الذي غيب القطاع الخاص من ممارسة دوره في انعاش الاقتصاد الوطني، مع فتح الاستيرادات التي أغرقت السوق العراقية وغياب الدور الإنتاجي، لذلك يمكن القول أن نجاح اقتصاد السوق في العراق لا يتم إلا بتعزيز دور القطاع الخاص وتفعيل الانتاج. لقد بقي الاقتصاد العراقي يعتمد على (الريعية النفطية) إذ أخذ يعتمد في ميزانيته على قطاع النفط، وهناك أكثر من (5) مليون أسرة عراقية يمثلون بحدود (20) مليون نسمة تعتمد بشكل مباشر على الرواتب الحكومية الشهرية، وعلى الرغم من ذلك فقد صنف العراق من قبل البنك الدولي مؤخراً بأنه أحد البلدان التي تقع في الجزء العلوي من المجموعة الدولية المتوسطة الدخل، فمتوسط دخل الفرد العراقي يلامس (7000) دولار؛ إلا أن السؤال الذي يثار هنا، إذا كانت الطبقة الوسطى بهذا التوسيع الكبير فلماذا تذكر التقارير الحكومية والمنظمات الدولية بأن نسبة الفقر في العراق قد تصل إلى أكثر من (20)%؟ والجواب، أن هذا التوزيع في إعداد الموظفين يفتقر للعدالة، لأن الكثير من العوائل فيها قد يصل إلى (أربعة) أفراد أو ربما أكثر، فيما آخرون لم يحصلوا على هذه الفرصة بسبب المحسوبية والمنسوبيّة والحزبية، وهيمنة النسق العائلي/ العشائري/ الطائفي/ القبلي/ والمناطقي على تلك التعيينات. أن هذا التواجد من شرائح الطبقة الوسطى عكس واقع الطبقة الوسطى التي أخذت فرصتها من العمل لدى الحكومة، وهي عالمة إيجابية للقضاء على البطالة وتوفير فرص العمل للعاطلين من الخريجين، وسد شواغر الخدمات العامة للدولة العراقية، وعلى ضرورة إحياء الطبقة الوسطى بعد 2003، بعدما تلاشت في سنوات الحصار الاقتصادي (1990-1993) وبحسب إعادة تأهيلها شرط لنجاح العملية التنموية حتى

⁽¹⁾ منتصر العيداني : قيادات الانتقال والتنمية السياسية (العراق ولبنان أنموذجًا) 1990-2011، العارف للمطبوعات، بيروت، ط 1، 2012، ص 320.

⁽²⁾ عبد القادر نايف : دور التدخل الحكومي في إحداث الاستقرار الاقتصادي العراقي 2003-2011، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص 111-112 .
* التقرير الحكومي الصادر عن وزارة التخطيط العراقية، 2014 .

يمكن القول أن ولادة هذه الطبقة من جديد كانت أسرع الولادات في تاريخ البرجوازية العراقية، فخلال سنوات قليلة جداً أصبحت تشكل ثلث أرباع المجتمع العراقي، حيث ذكر مظهر محمد صالح- نائب رئيس البنك العراقي سابقاً، أن الطبقة الوسطى حقيقة أو محتملة تشكل (60%) من المجتمع العراقي الحالي؛ إذ شكلت الطبقة الوسطى العليا (15%) من أجمالي الطبقة الوسطى، ومثلت الطبقة الوسطى المتوسطة السواد الأعظم منها، أما الطبقة الوسطى الدنيا فمثلت صغار الموظفين والشرائح العامة في السوق المماثلة لها من الشغيلة وبعض فئات التقاعد والعاملين من ذوي المهارات المحدودة ويمثلون (30%) من هذه الطبقة⁽¹⁾، وبصورة عامة، يمكن القول أن هذه السياسات أدت إلى اتساع الطبقة الوسطى غير إنها لم تنجح في حل إشكالية تبعية الطبقة الوسطى للدولة لحد الان، بسبب أن السياسات الاقتصادية العامة للدولة العراقية لم تأخذ بالحسبان بناء استراتيجية تنموية شاملة وإنعاش الاقتصاد العراقي، وعدم التخطيط والتتميم لذلك فإن واقع الطبقة الوسطى يشير إلى ضعفها، بحسبان أن الاعتماد على الريع النفطي والراتب الحكومي للطبقة الوسطى لا تستطيع مواجهة التضخم الناري والاحتياجات التي تتطلبها هذه الطبقة، وغياب الرعاية الخدمية (الصحية والسكنية والخدمات العامة) لها، فضلاً عن إنكفاء بعض شرائح الطبقة الوسطى إلى الاهتمام بمصالحها الشخصية دون مصالح الطبقة بشكل عام.

ومما تقدم يمكن القول، أن واقع التحول الاقتصادي في العراق بعد 2003 لم يتحقق بالانتقال نحو (اقتصاد السوق) والذي يعد هو أحد مؤشرات التغيير السياسي الديمقراطي، بسبب أن البيئة في العراق لا زالت غير مؤاتية وغير مشجعة لهذا التحول، وكذلك اعتماد الموازنات الحكومية على الريع النفطي، إذ بقي الاقتصاد العراقي مسيطر عليه من قبل الدولة، فالاقتصاد الريعي لا يمكن أن ينهض بدور للطبقة الوسطى إلا بالانتقال إلى اسهام القطاع الخاص، الأمر الذي أفضى إلى ضعف دور الطبقة الوسطى ومن ثم في ضعف تحقيق فرص بناء المجتمع الديمقراطي اقتصادياً.

3- تحولات الطبقة الوسطى وبناء المجتمع الديمقراطي على المستوى الاجتماعي/ الثقافي :

تعرضت البنية الاجتماعية العراقية إلى تحول جيد بعد عام 2003، وأنعكس ذلك التحول على الطبقة الوسطى العراقية بما في ذلك على جميع أفرادها ثقافياً وعلى طول مسار التحولات التي عرفها المجتمع العراقي بدءاً من عام 1921 لحد عام 2003، ولم تكن هذه التحولات (عفوية) أو (ذاتية) بل كانت ناتجة عن تعرض المجتمع العراقي إلى هزات داخلية وخارجية عنيفة وقوية جعلت من قيمته وسيما قيم الطبقة الوسطى معرضة إلى انهيار قواعد ضبطه، بفعل سياسات الاحتلال الأجنبي

⁽¹⁾ سلمان رشيد : تحولات الطبقة الوسطى، مصدر سبق ذكره، (انترنت).

(البريطاني/الأمريكي) والتغييرات القسرية من قبل المؤسسة العسكرية (الانقلابات في 1958، 1963، 1968) والتي كانت مدعاة من قبل قوى عظمى واقليمية، لذلك يمكن القول بأن تاريخ العراق السياسي على الأقل منذ عام 1921 هو (تاريخ احتلالات أجنبية) وكان التغيير الآخر (2003) بفعل العامل الخارجي -الولايات المتحدة- الذي أدى بدوره إلى أنهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة العراقية فأوجد فراغاً مؤسسيًا سيمًا في الجانب الأمني، مما أسهم في دفع المجتمع العراقي إلى الاتجاه إلى انتماءاتهم الفرعية على حساب الولايات الوطنية، وأصبحت لهذه الولايات قوة أقوى من الولاء للدولة⁽¹⁾.

إن واقع التغيير الاجتماعي والثقافي في العراق بعد 2003، أرتبط بالنظام السياسي الجديد، وبالعملية السياسية التي تعاني من عدم الثقة بين الأطراف السياسية والمتحممية، فيبينما يتم بناء (الدولة/المجتمع) وفق منطق (الدولة/الأمة) نلحظ أن بناء الدولة قد خضع لمنطقة دولة الطوائف والجماعات العرقية، لذا تم رسم الخريطة السياسية على أساس المكونات الاجتماعية بعيداً عن منطق المواطنة⁽²⁾، مما ولد انشطاراً اجتماعياً تمثل في أحد أطرافه رفض العملية السياسية بدعوى ان لا شرعية لأية عملية تحدد مستقبل العراق تحت ظل الاحتلال، اما الطرف الآخر يرى أن استمرار العملية السياسية في ظل وجود الاحتلال للشرع في بناء الدولة والمتحممية؛ وكان لبعض النصوص الدستورية (2005) الأثر في بناء دولة المكونات على حساب دولة المواطنة، مثل (المادة/3 من الدستور) التي تشير إلى المكونات العرقية، لذلك لم يقدم المجتمع العراقي عن رضاه عن الدولة لغياب الإجماع السياسي والاجتماعي من المواطنين، أو بعضهم لعدم وجود تمثيل حقيقي للتوعي الاجتماعي، بما في ذلك عدم وجود تمثيل حقيقي لمطالبهم⁽³⁾. إذ كشف الواقع عن إنهاء فعال في ترتيب الوضع الاجتماعي العراقي على أساس المحاسبة، الأمر الذي أدى إلى غياب دور الطبقة الوسطى ومن ثم ضياع فرصة بناء مجتمع ديمقراطي، لأنها أتسمت بالتحلل نحو الأدنى، في سياق عملية إفقار شاملة لها، ولمن دونها، من جموع الفئات الفقيرة أساساً، لذلك، فإن ضعف الطبقة الوسطى يجعل من مقومات وجود واستمرار البناء الديمقراطي أمر صعب. إن ظروف الأزمات أدت إلى أحداث تغيرات داخل البنية الاجتماعية العراقية ومن أهمها؛ ميدان التعليم، فيشير الواقع الموضوعي إلى تراجع المستوى التعليمي والتربوي وصولاً إلى الجامعات (وفقاً لمعايير جودة التعليم المعتمدة من قبل الأمم المتحدة) والسبب في

⁽¹⁾ د. عبد الجبار أحمد عبد الله : آليات منع الحرب الأهلية، مجلة العلوم السياسية، العدد 34، جامعة بغداد، 2007، ص.4.

⁽²⁾ د. عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي : إشكالية بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة حوار الفكر، العدد 30 / 30، 2014، ص.159.

⁽³⁾ كاظم شبيب : المسألة الطائفية، دار التدوير، بيروت، ط1، 2011، ص.92-93.

ذلك تعطل التنمية واستفحال الفساد الإداري والمالي، والخطر كل الخطر إذا ما أستمر الحال على ما هو عليه سيشكل خطراً كبيراً على المجتمع العراقي في المستقبل القريب والمتوسط، الأمر الذي يقلل من فرص التنمية مستقبلاً، والأمر ينعكس نفسه على المستوى الصحي والخدمي⁽¹⁾.

إن السياسات الاجتماعية والثقافية لم تؤدي دوراً كبيراً لبلورة طبقة وسطى فعالة وقدرة على توجيهه حركة المجتمع نحو الديمقراطية لشيوخ المحاصلة الطائفية والفساد والإرهاب والصراع على المكاسب السياسية والحزبية والاقتصادية -الفعوية- على حساب الصالح العام، وظهور الولايات الفرعية، الأمر الذي أدى إلى ضعف الشعور العام بمفهوم الدولة والمواطنة، فلم يستطع النظام السياسي الجديد من إيجاد منظومة مواطنة قادرة على وحدة التووع- مما أضر بوحدة الوطن وتماسكه، الأمر الذي أفضى إلى ضعف أو غياب الشعور بالهوية الوطنية العراقية وبالمواطنة العراقية والتي تعد أساس للتجانس الاجتماعي والتعايش السلمي والتنمية الاجتماعية، فبغياب المواطنة ضاعت عدد من فرص بناء مجتمع متجانس، متعاقب سلماً، يهدف إلى تنمية اجتماعية؛ كل ذلك من شأنه أدى إلى عدم اسهام الطبقة الوسطى في المشاركة السياسية الفعالة والقادرة على إحداث التغيير الديمقراطي المنشود، وحتى التأثير في السياسات الاجتماعية والثقافية في العراق بعد 2003، وبذلك فإن إمكانية تحقيق فرص بناء مجتمع ديمقراطي من قبل الطبقة الوسطى تبدو ضعيفة على المدى المتوسط.

الخاتمة :

أن الطبقة الوسطى ومنذ تشكيلها بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة/1921 عدت نقطة انطلاق نحو تهيئة الفرصة لبناء مجتمع ديموقراطي عراقي، بحسبان أن الطبقة الوسطى هي (خميرية الديمقراطية)، وقد مارست الطبقة الوسطى في العهد الملكي أدواراً سياسية واجتماعية وثقافية عملت على تأسيس القيم المدنية والحضارية في المجتمع العراقي، غير أن عدم الاستقرار السياسي وحدث الانقلابات العسكرية أسهمت في ضعف دور الطبقة الوسطى وعدم قدرتها من ثم على بناء مجتمع ديموقراطي، سيمما

⁽¹⁾ لمزيد من التفاصيل، ينظر، بسام محبي خضر : سياسات العدالة الاجتماعية في العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، ايلول/2014، ص12، وإستراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني : منظمة اليونسكو، العراق، 2010-2014، ص30؛ وزارة التخطيط : مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق (2015-2018)؛ وأيضاً : وزارة التخطيط : خطة التنمية الوطنية (2010-2014)، جمهورية العراق، 2009، ص116؛ وعامر ياس : سياسة التربية والتعليم في العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، 2014، ص112.

بعد أن أصبحت هذه الطبقة في حالة تبعية للدولة، وما رافق ذلك من تحجيم وقمع لهذه الطبقة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، تكرس ذلك خلال المدة الزمنية التي أعمت فيها السلطة (حزب البعث)، إذ أصبحت الطبقة الوسطى اسيرة لنظام السياسي السابق، فتحولت إلى طبقة (دنيا) والقسم الآخر إلى طبقة (رثة)، فشهدت الطبقة الوسطى بشكل عام عمليات (خلع وإلغاء واسعة) بحسب تعبير (فالح عبد الجبار) من المجتمع العراقي؛ وعلى الرغم من مساحة التفاؤل التي بدت بعد 2003/4/9، إلا أن بروز مؤشرات سلبية أضعفت دورها نتيجة لتردي الوضع السياسي والأمني والاحتلال الاقتصادي، كل ذلك ألقى بتأثيراته السلبية على الطبقة الوسطى، الأمر الذي أدى إلى ضعف هذه الطبقة من جهة، وعدم قدرتها في التوجه نحو بناء مجتمع ديمقراطي عراقي من جهة أخرى، إلا حين استثنى ظروف وبيئة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تختلف عن الواقع الذي يعيشه العراق بعد 2003.